المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 109

تقرير شهر أكتوبر 2022

889
تحركا احتجاجيا

1999
مهاجر(ة)

10
حالة انتحار ومحاولة انتحار

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــر شهر أكتوبر 2022

حول الاحتجاجات الاجتماعية

المقدمة

في علاقة بالتحركات الاحتجاجية والعنف والانتحار ومحاولات الانتحار لم يشهد شهر أكتوبر تغييرا يذكر بالمقارنة بالأشهر التي سبقته. رغم ما اتسم به من خصوصيات وسياقات ساهمت في تصاعد حركات الاحتجاج والعنف في تونس.

ويمكن القول ان تواصل حالة عدم الاستقرار والضبابية وعدم وضوح مواعيد نهاية المرحلة الاستثنائية المربوطة بموعد انتخابات 17 ديسمبر 2022، وتوجه الوضع الاقتصادي والاجتماعي الى مزيد التدهور والارتفاع المسجل في نسب التضخم وفقدان المواد الأساسية.. قد كانت من العوامل التي ساهمت في تواصل حالة الاحتقان وعدم الرضاء خلال شهر أكتوبر وهي نفس العوامل التي ستساهم في مزيد تصاعد وتيرة الاحتجاج والعنف خلال الأشهر المقبلة في حال لم تعرف الفترة القادمة أي تغيير وبقي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على حاله او زادا تازما.

وامام تواصل غموض الخطاب السياسي الرسمي وتوجه جزء هام من الحراك الاجتماعي الى عدم التنظيم، أصبح من الصعب تقديم قراءة في المشهد الاجتماعي او توقعات لشكل التطورات التي ستعرفها الأشهر القادمة، خاصة ان مختلف ولايات الجمهورية قد سجلت حركات اجتماعية واحداث عنف عكست في مجملها رغبة واضحة في تسجيل حضور ومحاولة ابلاغ صوتها ونقل حجم الاضرار الاجتماعية التي تتعرض لها ليتواصل استثمار الفضاء العام كإطار أساس للاحتجاج، ولكن للعنف في نفس الوقت.

وفيما يتعلق بحالات الانتحار، فإن عدم دقة المعطيات المنشورة في شانها تجعل من الصعب تعدادها، في سياقنا الحالي، حتى وان كان طابعها المثير للجزع يكمن في الأسباب والأماكن والطرق التي تجري بها.

ومن خلال التقرير الحالي يسعى المرصد الاجتماعي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى تقديم عرض تفصيلي للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين المعنيين بالحراك مع تحديد وتحليل أوجه الشعور بالضيق الاجتماعي في تونس بهدف التفكير في البدائل وسبل العمل لتجاوز الوضع الحالي.

ديناميكية السياقات

1 الديناميكية السياسية :

تميز شهر أكتوبر بارتفاع في حجم الحركات الاجتماعية ضد غلاء المعيشة الارتفاع المتواصل في الأسعار، وفي تلك التحركات التي لها ارتباط لمؤشرات الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي يعيشها التونسيون والتونسيات.

دوليا، تواصل التيارات اليمينة الصعود في عدد من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وتتوسع اكثر لتشمل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة.. الخ وتشترك جميعها في خطابات سياسية اقصائية محرضة على المهاجرين متماهية مع سياساتها الهجرية التي تقوم على مزيد الدفع نحو مضاعفة حركة الترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين.

وفي تونس، يرتبط الوضع السياسي بمستوى تقدم تنفيذ البرنامج السياسي للرئيس قيس سعيد. وينطلق مسار الاعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة المقررة يوم 17 ديسمبر 2022، حتى مع ما رافقها من معارضة ودعاو للمقاطعة. ورسميا أعلنت هيئة الانتخابات عن قبول 1058 مرشحًا، وعدم تقدم أي مترشح في 7 دوائر انتخابية. في نفس الوقت أعلنت ان 88% من المترشحين هم ذكور مقابل 12% فقط اناث. وهو ما سيثير مشكلة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في صنع القرار خلال المرحلة القادمة.

بالتوازي مع ذلك، تتواصل مأساة غرق مركب هجرة في معتمدية جرجيس والتي كانت تحمل 18 شخصًا. حادثة تمكن خلالها الصيادون من العثور على ثماني جثث دون مساعدة الشرطة.. وشهدت الجهة موجة من الاحتقان والغضب وأدانت العائلات الجريمة التي ارتكبتها الدولة في حق أبنائهم وخاضوا سلسلة من التحركات وطالبوا بإنصاف أبنائهم.

وواقعة غرق المركب كانت يوم 21 من شهر سبتمبر لكن تفاعل رئيس الجمهورية معها، لم يقع الا يوم 14 أكتوبر اين دعا رئيسة الحكومة وأمر بتكثيف عمليات البحث مع فتح تحقيق في حادثة غرق المركب وعمليات دفع الجثث دون اجراء اختبارات. لتظهر بالتالي حادثة جرجيس فشل تعاطي الحكومة مع ما حدث وتباطؤ في ردود فعل اقل ما يمكن القول عنها كان متأخرة جدا بالنظر الى حجم الكارثة، مع العلم ان الصمت المسجل وبطؤ التفاعل مع ما وقع في جرجيس كان بالتوازي مع الإعلان عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

في نفس الوقت شهد شهر أكتوبر تحركات لتحالف أحزاب المعارضة، جبهة الخلاص، اين نددت بتنامي مؤشرات القمع والتضييق ضد المعارضين وسجل يوم الاحتفال بعيد الجلاء الموافق ل 15 أكتوبر في تونس العاصمة خروج نحو الالف تونسي للاحتجاج على سياسات رئيس الجمهورية. وانتقد أنصار عبير موسي وحزب الدستوري الحر وحزب حركة النهضة وقوى سياسية اخرى النقص المسجل في المواد الأساسية ونسب التضخم التي وصلنا اليها، وحملوا

الرئيس تداعيات الأزمة الاقتصادية. في الوقت نفسه، استمر الخطاب السياسي الرسمي في إدانة تجار الجملة والمحتكرين والنقابيين وأعضاء الأحزاب السياسية وجمعهم مع فئة «المضاربين» واعتبر أنهم سبب الأزمة الاقتصادية.

2 الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية:

ولم يسترجع النشاط الاقتصادي العالمي بعد نسقه العادي بل استمر في التباطئ شهر أكتوبر اكثر من المتوقع، متأثرا بعدد من الازمات العالمية على غرار الحرب الأوكرانية الروسية وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، وتغير قيمة العملة وارتفاع تكاليف المنتوجات المستوردة وأزمة الطاقة..

ووصل حجم التضخم إلى مستويات لم نشهده منذ عقود. وتزايدت صعوبة إدارة أزمات الوقود ونقص الغذاء. ليواجه الاقتصاد العالمي ركودًا، وتضطر العديد من البلدان إلى تغيير سياساتها النقدية والمالية وفقًا للسياق العالمي ومستجداته. وفي الوقت الذي تتجه فيه دول للحد من التضخم، إلى النظر في البدائل الإيكولوجية، تدفع بلدان أخرى ببساطة إلى الإفراط في المديونية. في وقت تشهد فيه عدد من دول العالم مسيرات واحتجاجات على غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار التي تزيد يوميا في تفقير الشعوب ومزيد تهميشهم.

وكانت تداعيات الأزمة الدولية الاقتصادية والاجتماعية بمثابة الكارثية بالنسبة لتونس، البلد المثقل بالديون الذي يمر بوضع اقتصادي حرج. تونس، التي لديها ديون تزيد عن 100٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، غير قادرة على الاقتراض من الأسواق الدولية. تواصل مع شهر أكتوبر الحديث على القرض المنتظر ان تتحصل عليه من صندوق النقد الدولي الذي يمثل المنفذ الوحيد القادر على التخفيف من حجم أزمتها الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها منذ فترة.

وشهدت البلاد خلال شهر أكتوبر، صعوبات بسبب سوء الإدارة وضعف السياسات النقدية والسياق العالمي. وقد نتج عنها نقص في المواد الغذائية الأساسية (الدقيق والسكر والبن والحليب..) وتعطل في توزيع الوقود. وخلفت الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود حالة من الغضب العام وموجة احتقان وشعور عام بعدم الرضاء. وترافق ذلك بتسجيل نقص في الأدوية، وفقًا للغرفة الوطنية لبيع الادوية بالجملة، والتي توقعت ان يتعمق النقص في الأشهر المقبلة.

وامام غياب لكل برانمج للإصلاح الاقتصادي او لمشروع سياسي واضح، تعمق الشعور بتضخم الأسعار وارتفعت اثمان منتجات الملابس بنسبة 6.4% وأسعار المواد الغذائية بنسبة 0.8% (البيض 11.3%، ومشتقات الحليب والجبن 3.4%، ولحوم الأغنام 2.5%، ولحم البقر ولحم العجل 2.2%)، وأسعار المساكن (المياه والصرف الصحي والكهرباء) ليصل حجم التضخم إلى 9.2% خلال الشهر.

ورغم الإعلان عن ان قرض صندوق النقد الدولي سيكون كأداة إنقاذ اقتصادي. يقول خبراء أن حوالي 80% من المخصصات لا يمكن أن تصل إلى أكثر الفئات احتياجًا. وإن الصمت الذي رافق حزمة الإصلاحات التي طالب بها صندوق النقد الدولي أمر مقلق، في وقت تتطلب فيه المرحلة إعطاء الأولوية المطلقة للملف الاجتماعي والاقتصادي.

التحركات الاجتماعية

عرف شهر أكتوبر وفقا لعمل فريق المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 889 تحركا اجتماعيا. مسجلا ارتفاعا مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية والتي كان فيها حجم التحركات في حدود ال733 تحركا اجتماعية في أكتوبر 2021. وبزيادة طفيفة عن الشهر الماضية، أي سبتمبر 2022 حيث بلغت التحركات الاجتماعية 832 احتجاجًا.

وشهدت منطقة الشمالية الشرقي أكبر عدد من التحركات، 238. وسجل الشرق الأوسط 155 تحركا ليكون في المرتبة الثانية. في الوقت الذي شهد الجنوب الشرقي 147 حركة والجنوب الغربي 108تحركا. وعلى غرار الأشهر السابقة، سجل الشمال الغربي أقل عدد من التحركات الاجتماعية وبلغت 86 تحركا، مسجلا بالتالي تطورا كبيرا مقارنة بالأشهر الأخيرة.

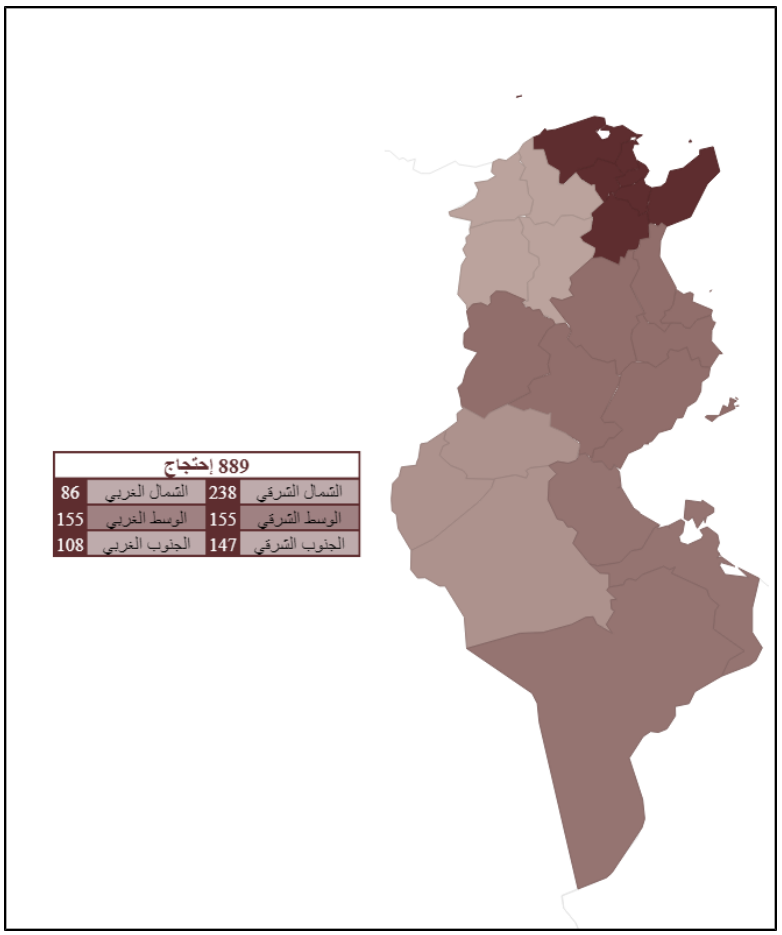

التوزيع الجغرافي:

احتلت تونس العاصمة المرتبة الأولى من حيث التحركات الاجتماعية مسجلة 96 احتجاجا، تليها في ذلك ولاية قفصة ب 80 تحركا، فمدينين ب 69 احتجاجا، وسيدي بوزيد ب 67 احتجاجا. وتقريبا المناطق التقلدية التي تعرف على امتداد السنوات الماضية العدد الأكبر من الاحتجاجات والمطلبية، فس الوقت عرفت ولاية جندوبة تطوا في نسق التحركات مقارنة بالاشهر السابقة اين شهدت 54 احتجاجًا.

في المقابل عرفت كل من ولايات سليانة وتوزر والكاف نسق منخفض للتحركات الاجتماعية، رغم ما تعرفه من ارتفاع في مؤشرات الفقر وغياب للتنمية.

889 إحتجاج			
33	بن عروس	33	أريانة
96	تونس	32	بنزرت
9	منوبة	27	زغوان
27	باجة	8	نابل
3	سليانة	54	جندوبة
64	سوسة	2	الكاف
27	المنستير	36	صفاقس
67	سيدي بوزيد	28	المهدية
53	القيروان	35	القصرين
32	قابس	46	تطاوين
2	توزر	69	مدنين
80	قفصة	26	قبلي

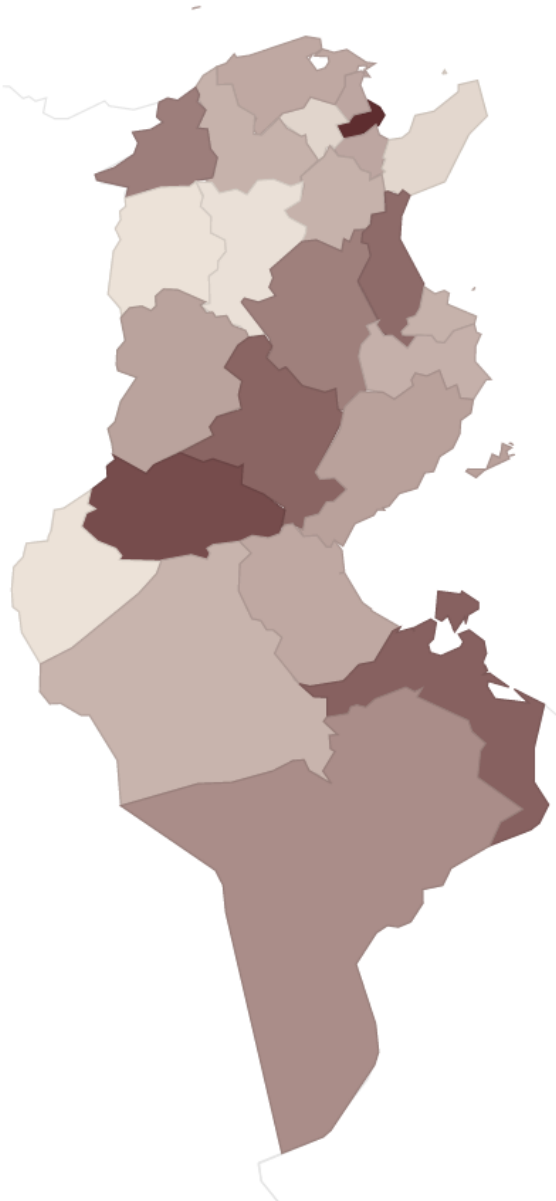

التوزيع حسب النوع الاجتماعي:

وفيما يتعلق بتوزيع التحركات الاجتماعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي، فان 92.1 % من الاحتجاجات كانت مختلطة وشهدت مشاركة الجنسين، في حين أن 7.2 % كانت مخصصة للرجال فقط مقابل 0.7 % كانت نسائية بالأساس.

التحركات العشوائية والتحركات غير العشوائية:

تكشف نتائج عمل المرصد الاجتماعي التونسي، ان غالبية التحركات الاحتجاجية والاجتماعية المسجلة كانت ذات طابع عشوائية لا يخضع للتنسيق والتنظيم المسبق وبلغت نسبتها 89.7% من جملة التحركات المرصودة، بينما جاءت 10.3% في اطر غير عشوائية وتم التنسيق لها مسبقا.

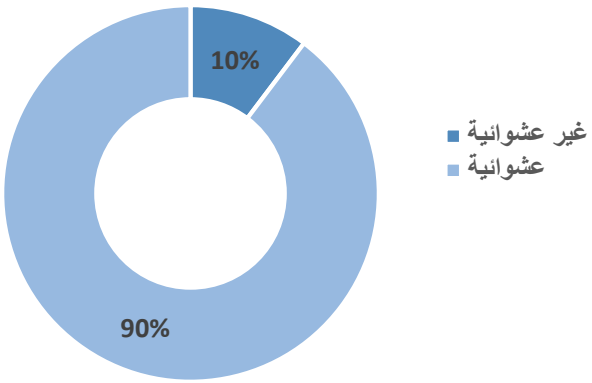

وعرفت البلاد 797 تحركا عشوائيا غير منظمة، خلال شهر أكتوبر وشهدت ولايات تونس وقفصة وسيدي بوزيد وسوسة وجندوبة أكبر عدد من أيام الاحتجاج. أما فيما يتعلق بما يسمى بالتحركات غير العشوائية والمنظمة فقد كان عددها 92 يومًا من الاحتجاج خلال شهر أكتوبر. وشهدت تونس والقيروان وصفاقس وقفصة والقصرين وتطاوين اغلبها. وعرفت شهر أكتوبر تطورا واضحا في عدد التحركات العشوائية وغير المنظمة مقارنة الشهر السابق سبتمبر 2022، وهو ما يعني ان هناك ميلًا أكثر فأكثر لاستثمار الشارع بشكل عاجل دون وسيط ودون تنظيم، للتعبير عن غضب المواطنين المتزايد.

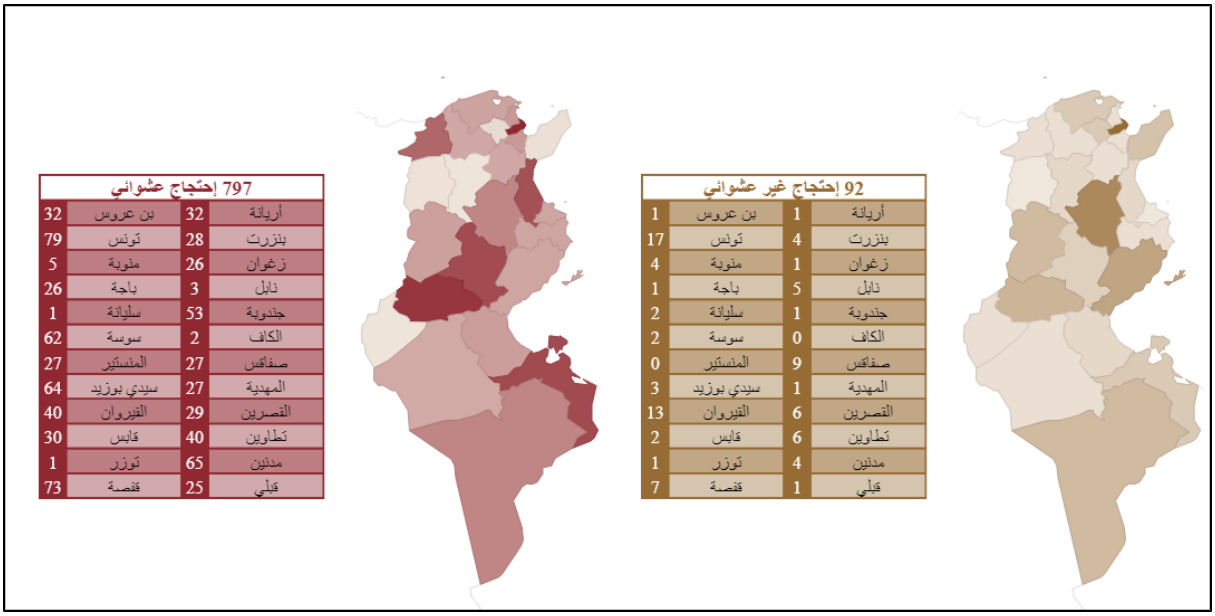

التحركات المنظمة والتحركات غير المنظمة

بلغت نسبة التحركات الاحتجاجية المخطط لها نسبة 84.5% لتمثل غالبية الاحتجاجات وكانت في حدود ال 751 احتجاجًا، في حين أن الاحتجاجات غير المنظمة والفورية فقد بلغت 15.5% من إجمالي التحركات وكان عددها في حدود ال 138 احتجاجًا.

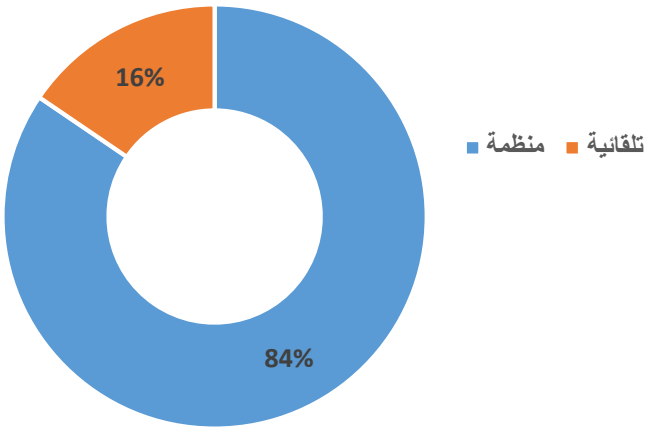

وعرفت القصرين اعلا عدد من التحركات غير المنظمة والتي لم تخضع لتنظيم مسبق وكان عددها 28 احتجاجا تليها جندوبة ب 27 احتجاجا ومدينين التي سجلت 24 احتجاجا. لم تعرف ولايات على غرار زغوان والمهدية ومنوبة وباجة أي تحرك احتجاجي غير منظم.

وبالنسبة للاحتجاجات المنظمة والتي تم التنسيق لها مسبقا، سجلت تونس أكبر عدد من أيام الاحتجاج ب 89 تحركا. تليها قفصة ب 74 وسيدي بوزيد ب 66 احتجاجا.

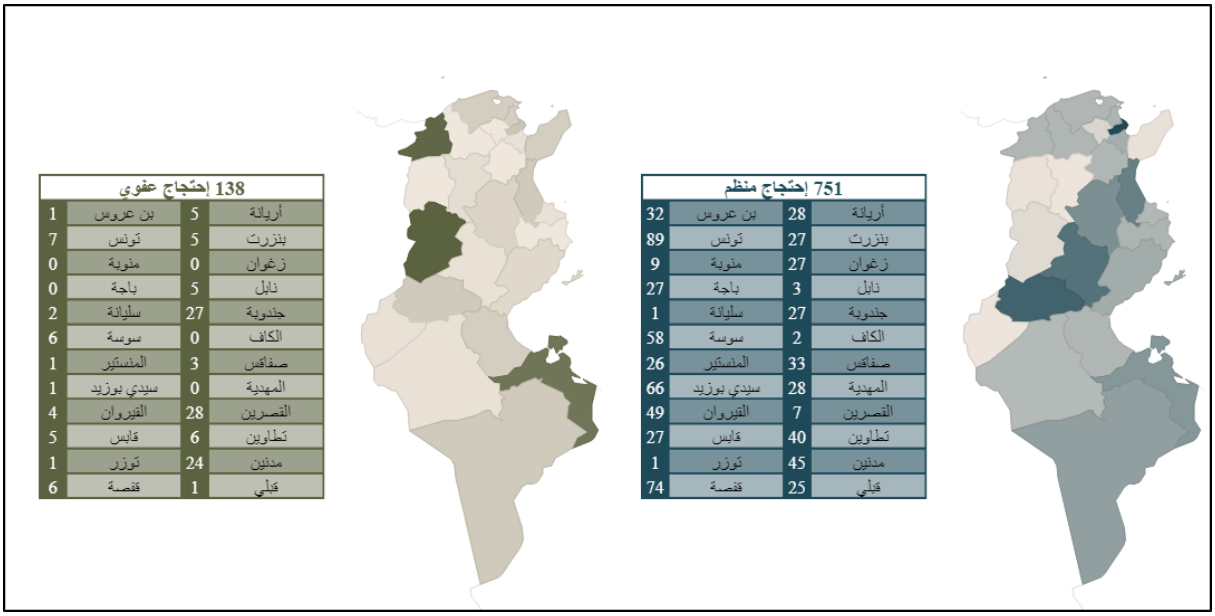

دوافع وأسباب التحركات الاجتماعية

وكانت الحقوق الاجتماعية والمهنية للعمال أبرز أسباب ودوافع التحركات الاجتماعية التي عرفها شهر اكتوبر2022، وبلغت نسبتها 29%، في الزقت الذي كانت فيه كانت المطالب في 16% من التحركات من اجل الترسيم وتحسين ظروف العمل، وفي 4% مطالب بتسوية وضع مهنية، و 5% احتجاجات على عدم تنفيذ الاتفاقات والتعهدات المتفق عليها. وارتبط 13% من إجمالي الاحتجاجات بالحق في التشغيل. في نفس الوقت عبرت 10% من الاحتجاجات عن دعم لشخصيات سياسية و41% من الاحتجاجات انتقدت الحكومة وادائها وأساليب تسييرها للبلاد. هذا وتعلقت بقية المطالب المتعلقة بالنقل والمرافق العمومية والخدمات الأساسية والأمن والحق في المياه. وكانت 49% من احتجاجات شهر أكتوبر ذات طابع إداري، بينما كان 47%اجتماعيا، و4% اقتصاديا. وكانت مشاكل البنية التحتية والعلاقة بالمؤسسات والسياسة هي دوافع أقل أهمية وشكلت 1% من التحركات.

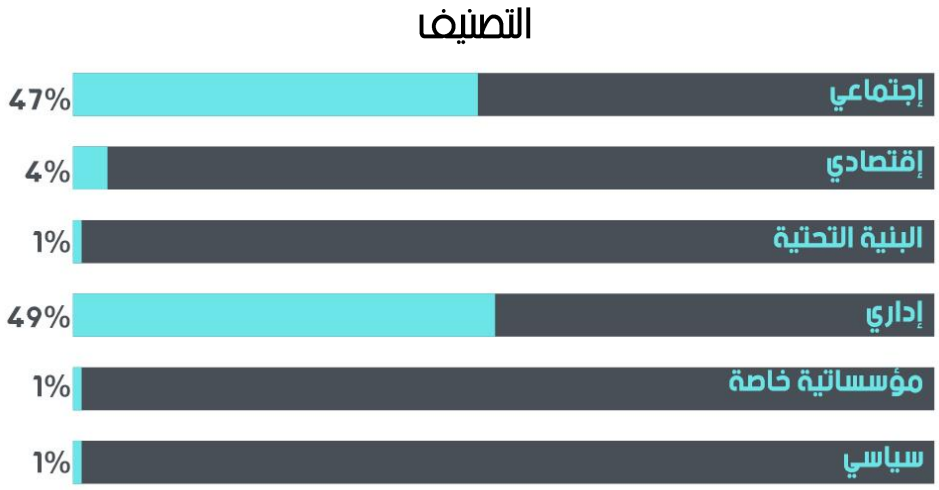

ووجهت التحركات التي سجلها شهر أكتوبر بالأساس بالصمت وخطابات المؤامرة من قبل الجهات الرسمية. ورغم ان الفاعلون الاجتماعيون ينتمون لى الفئات الأضعف اجتماعيا وهم النساء والأطفال وأصحاب الوضعيات الهشة في العمل وسكان الأرياف والمهمشين بصفة عامة وترتبط مطالبهم بالحق في العمل والتعليم وفك العزلة والماء الصالح للشراب.. جوبهت تحركاتهم بأنواع مختلفة من العنف، بما في ذلك عنف الشرطة، وهو ما ساهم في اكثر من مناسبة في تسجيل تطور وتنوع في التحركات وصلت بعضها حد اعلان الإضراب عن الطعام.

الفاعلون الاجتماعيون:

عرف شهر أكتوبر 2022 تنوع في الفاعلين الاجتماعيين، مثل المعلمون النواب ابرزهم اين شكلوا نسبة 57%من المشاركين في الاحتجاجات. وشكل أهالي جرجيس وعائلات المفقودين في حادثة غرف مركب الهجرة غير النظامية نسبة 7%. في المقابل كان 6% من الفاعلين في احتجاجات شهر أكتوبر مواطنون احتجوا للمطالبة بحقوق أساسية وكان 3% من الفاعلين شباب، و 2% من النشطاء، و 2% من الطلاب، و 5%من الطلاب، و 4% من حاملي الشهائد العاطلين عن العمل 4% يطالبون بالتشغيل، مع وجود مجموعات مهنية متنوعة أخرى مثل المزارعين وسائقي الحافلات وسيارات الأجرة والصحفيين وعمال الحضائر ممن تجاوز سنهم ال45 عاما.

الجهات المستهدفة

وعلى غرار الأشهر السابقة، استهدفت غالبية الاحتجاجات، أي 76٪، السلطة المركزية، أي الحكومة بنسبة 71٪، ورئاسة الحكومة بنسبة 6٪، ووزارة التربية بنسبة 57٪، وكذلك وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، ووزارة الصناعة. وتوجهت احتجاجات أخرى للسلط الجهوية. كما كان أرباب العمل والمؤسسات التعليمية والشركات مثل شركة فسفات قفصة أحد الجهات المعنية بالمطالب.

القطاعات المستهدفة

طبقا لنتائج الرصد المسجلة، كان قطاع التربية المعني أكثر من غيره بالتحركات والمطلبية خلال شهر اكتوبر، حيث ارتبطت 60% من التحركات به. في المقال بلغت المطالب المرتبطة بالقطاع العام نسبة 23%، وكان القطاع الخاص معني ب 8%. وتعلقت 6 %بقطاع النقل، و2 % بالفلاحة، و1 % بالحق في الماء الصالح للشراب، و1 % بقطاع الصرف الصحي، و1 % قطاع الأمن، و1 % بالقطاع القانوني.

القطاع

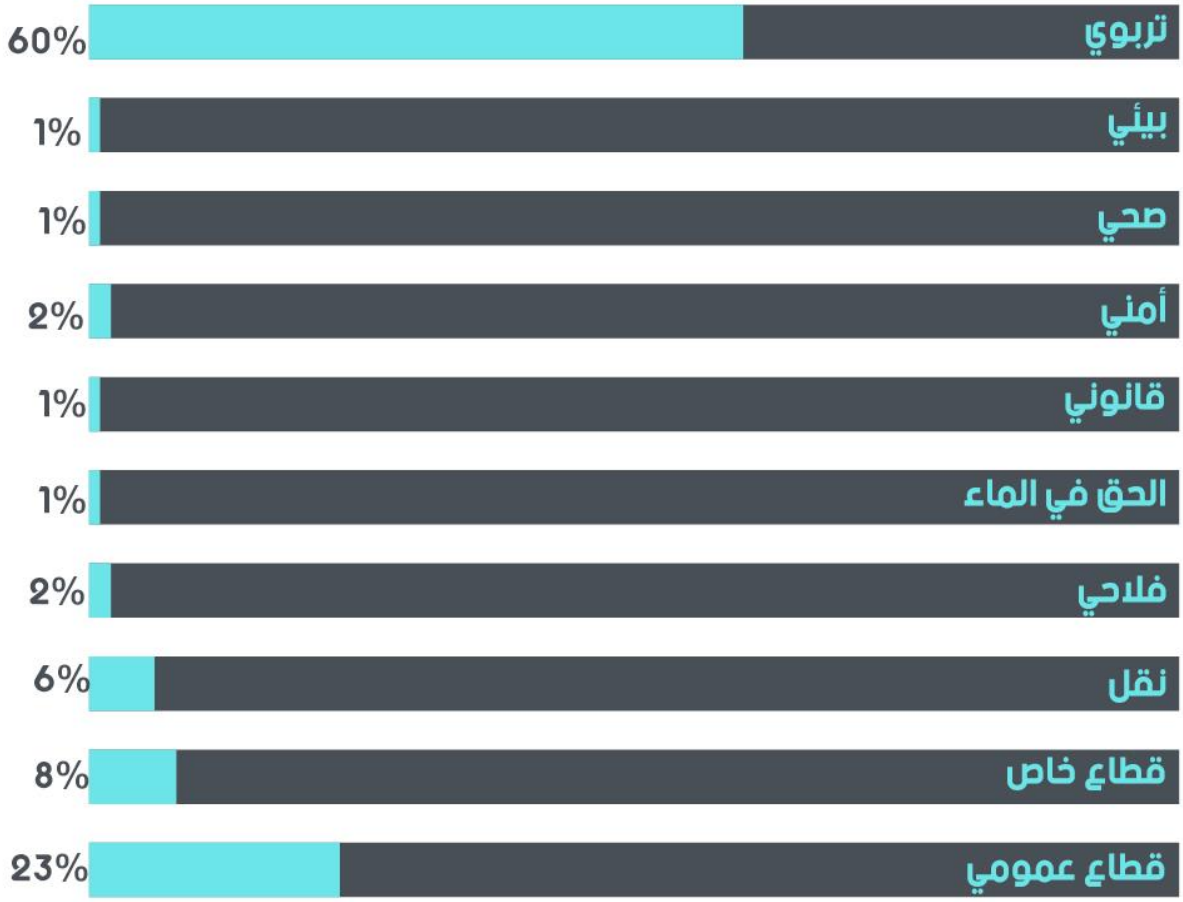

شكل التحركات

جاءت غالبية التحركات المسجلة خلال شهر أكتوبر في شكل اعتصامات اين مثلت 80.3% من المجموع في الوقت الذي بلغت فيه والمسيرات الاحتجاجية 8 % من جملة التحركات. وسجل الشهر احداث قطع طريق وغضب واحتقان وعرق للعجلات المطاطية في بعض التحركات ومنع من العمل ونداءات عبر وسائل الاعلام ومسيرات سلمية وايام غضب..

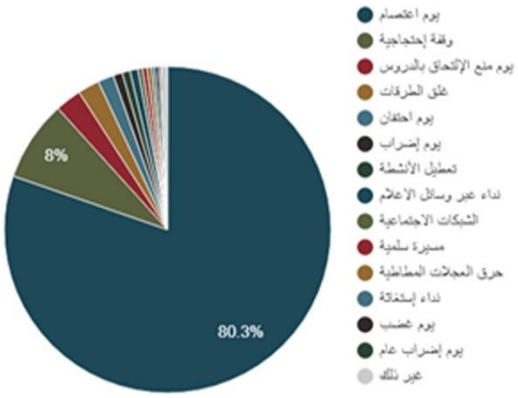

ولا تزال الاعتصامات هي الشكل الأكثر اعتمادًا للاحتجاج اين بلغت 714 يوم اعتصام في أماكن مختلفة متعلقة ب 65 اعتصاما.

الفضاءات والاطر

تنوعت الفضاءات والاطر التي دارت داخلها تحركات اجتماعي خلال شهر أكتوبر وارتبطت في مجملها بملف التعليم والعدالة الاجتماعية. وتوجهت نسبة 56 % منها نحو مقرات إدارية، و 13 % نحو المؤسسات التعليمية والتربوية، و 7 % عنيت بها الحكومة، و 5 % استقرت امام مقرات العمل. في الوقت الذي دارت 16% في الأماكن العامة وفي الطرقات و3% امام مقرات الوزارات. في نفس الوقت كان شارع الحبيب بورقيبة، الذي عادة ما يقصده المتظاهرون والنشطاء والفاعلون الاجتماعيون للاحتجاج، مجال تحرك 1٪ من الفاعلين الاجتماعين. ونفس الامر كان بالنسبة لفضاء المسرح البلدي والقصبة، اين دار في كل منها 1٪ من الاحتجاجات.

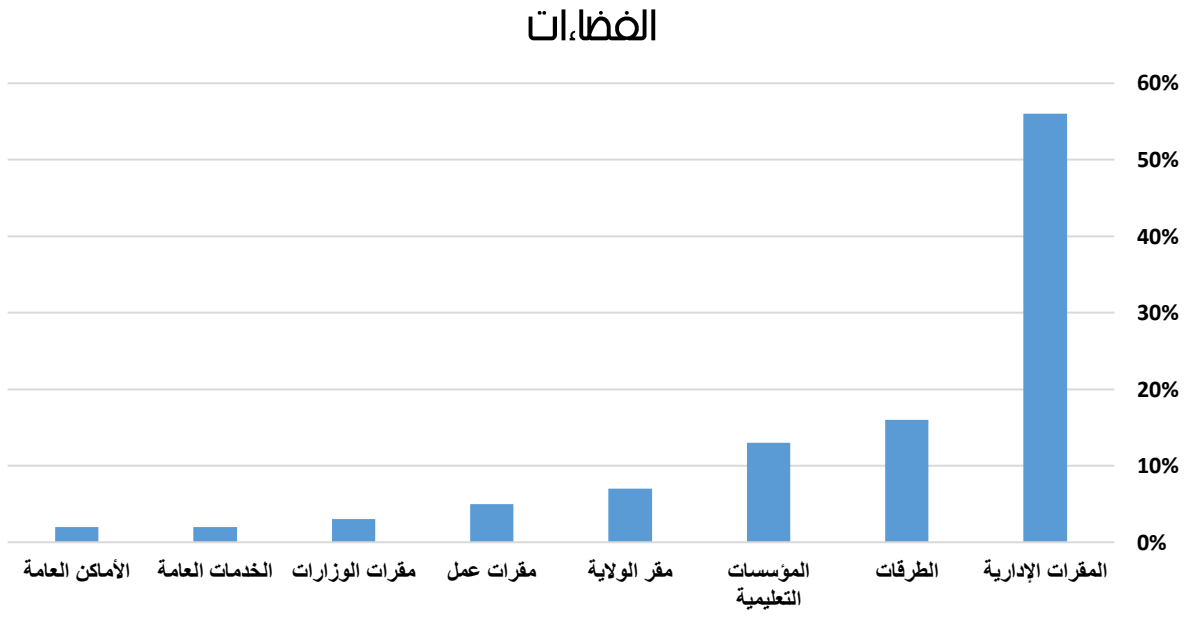

وشهد شهر أكتوبر تواصل لعدد من التحركات التي انطلقت منذ الشهر السابق سبتمبر، عكست استمرارية للغضب والاحتقان وعدم رضا الفاعلين الاجتماعيين. ومثلت تحركات المعلمين النواب واولياء التلاميذ الذين حرموا من عودتهم المدرسية وعائلات المفقودين في حادثة غرق قوارب الهجرة غير النظامية أبرزهم، في نفس الوقت عرف الشهر احتجاجات للعاطلين عن العمل وللفلاحين وللصحفيين والنشطاء الحقوقيين الذين يمكن اعتبارهم من الفاعلين اللذين يخوضون تحركات دورية ممتدة لأشهر سابقة.

المأزق التربوي

أدى استمرار ما يمكن ان نعتبره «المأزق التربوي» والمتعلق برفض المعلمين النواب الالتحاق بالمدارس بعقد عمل غير قانوني، إلى توسع دائرة الاحتجاج والتحركات لتشمل المعلمين النواب وحاملي الاجازة في التعليم واولياء التلاميذ والتلاميذ، في المقابل حافظت وزارة التربية الطرف المشرف والمعني بحل الازمة في التعامل بسلوك مرتبك ولا مبال بحجم المشكل وهي نفس السمة التي ميزت الخطاب السياسي المتبني لشعار "دعه يحدث ". وحرم نحو 400 الف تلميذا من حقهم في التعليم نتيجة عدم التفاعل الرسمي مع مطالب المعلمين النواب وإيجاد حل لوضعية الهشاشة المهنية التي يعيشونها.

ومن بين الأسباب التي تقرأ بها عدم تفاعل وزارة التربية مع مطالب المعلمين النواب وعدم التزامها بتعهدات السابقة، هو التزاماتها على ما يبدو مع صندوق النقد الدولي الذي دعا الدولة التونسية الى التقليص من كتلة الأجور في الوظيفة العمومية واعتمدت الية انتداب غير قانونية كحل مقابل التضحية بسنوات عمل المعلمين النواب الذي طالبوا بادنى حقوقهم المهنية وهي قانونية الانتداب والحصول اجورهم في مواعيدها.

ولم يتفاعلوا المعلمين النواب مع دعوة وزير التربية يوم 20 أكتوبر 2022 المعلمين إلى الالتحاق بأماكن عملهم وتقديم المزيد من التضحيات، رغم وعده مرة أخرى بتسوية وضعهم المهني في غضون أربع سنوات. فتنكر وزارة التربية لتعهداتها السابقة في شان ملفهم جعلهم يفقدون الثقة فيما تقدمه من التزامات وهو ما جعل الازمة تتواصل وسط اختلاف في وجهات النظر بين مساند ومعارض لها. كما خلقت الازمة في نفس الوقت تحركات أخرى موازية للاولياء الذين طالبوا بحق أبنائهم في التعلم وحملوا المسؤولية لكل من الوزارة والمعلمين على حد السواء. وشهد مختلف ولايات الجمهورية تحركات واحتجاجات للاولياء

تعلقت بالبنية التحتية للمؤسسات التربوية وحق أبنائهم في التعلم وبالنقل المدرسي وبإصلاح المنظومة التربوية..

وتجدر الإشارة أيضا انه وفي علاقة بالشأن التربوي، شهد عدد من المؤسسات التربوية خلال شهر أكتوبر احداث قمع بوليسي غير مسبوق، اين قامت قوات الامن في بن عروس بإيقاف مجموعة من التلاميذ الذين احتجوا على البنية التحتية لمعهدهم بعد قمع تحركهم. في وقت نفي مدير المدرسة انه اتصل بالامن ويعتبر ان وضعية البنية التحتية لا تمثل خطرا على التلاميذ. ورغم اطلاق سراح ال6تلاميذ تبقى حادثة ايقافهم من قبل قوات الامن من اخطر محاولات قمع التحركات الاحتجاجية المسجلة وذلك كون ضحاياها من الأطفال وسجلت في فضاء تربوي كان من المفترض ان يحمي هذه الفئة لا ان ينتهكهم.

احتجاجات عائلات المفقودين

وكانت الاحتجاجات التي عاشتها معتمدية جرجيس وخاضتها عائلات المفقودين في عملية الهجرة غير النظامية، من ضمن التحركات التي ميزت شهر أكتوبر، وطالب المحتجون بفتح تحقيق في عملية دفن الجثث دون تحاليل جينية للجثث والدفن المتسرع لهم في مقبرة حديقة افريقيا الخاصة بالمهاجرين من جنوب الصحراء وفي حطام السفينة مع تكثيف عمليات التفتيش عن الضحايا..

وشهدت جرجيس حالة من الاحتقان وايامًا من الغضب وسلسة من التحركات الرافضة لسلوك السلطات المحلية والوطنية. وردد أقارب المختفين شعارات مثل «لصوص بلادنا وقتلة أطفالنا»، منددين بالصمت السياسي وعجز الدولة عن إدارة الكارثة الإنسانية بشكل جيد وترك أبناء الجهة في مواجهة مصائرهم دون أي دعم تحت تعلة النقص المسجل في الإمكانيات. تخاذل للسلط الرسمية دفع أهالي المفقودين والجمعيات المحلية والصيادين وأهالي الجهة الى الاعتماد عن امكانياتهم الذاتية والبحث عن الجثث او الناجين في حركة تضامنية واسعة.

وحادثة غرق مركب هجرة غير نظامية قبالة السواحل التونسية لا يعد حدث غير مسبوق، وانما يتزل ضمن سياق عام تعيشه البلاد منذ سنوات. حتى انه والى غاية اليوم سجل منع 29 ألف مهاجر من اجتياز الحدود البحرية التونسية.

إن مأساة الهجرة غير النظامية هذه لم يسبق لها مثيل، حيث تم بالفعل اعتراض أكثر من 29 ألف مهاجر منذ بداية العام. كما انه وطبقا للمعطيات المنشورة فان نحو نصف المفقودين في البحر المتوسط قد انطلقوا من سواحل تونسية.

الأحزاب السياسية

بدورها خاضت الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة خلال شهر أكتوبر عدد من التظاهرات الاحتجاجية، اين نظمت جبهة الخلاص يوم 15 أكتوبر تحركا للتنديد بانتهاكات قيس سعيد والممارسات الأمنية التي تهدد الحق في التظاهر والاحتجاج. وبحسب بيان صادر عن «جبهة الخلاص»، مُنع العديد من المؤيدين من الوصول إلى مظاهرة العاصمة. هذا وقد رفع المحتجون شعارات منددة بغلاء المعيشة والأزمة الاقتصادية وألقوا اللوم على السياسيين منذ عام 2019 وحملوا الرئيس قيس سعيد مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

التحركات العمالية

عرف شهر أكتوبر أيضا تحركات ذات الطابع القطاعي، اين واصل سائقو سيارات الأجرة احتجاجاتهم للحصول على تراخيص. كما خاضوا تحركات من اجل الزيادة في تسعيرة التاكسي الفردي وهو مطلب عارضته فئة عريضة من التونسيين.

وفي الكاف وسليانة والكريب ونابل وبنزرت احتج الفلاحون على النقص في البذور وعلى غلاء الأسمدة وعدم تدخل الدولة للتعديل فيها وتقديم مساعدة للفلاح. في نفس الوقت تحرك منتجو التمور في كل من توزر وقبلي وطالبوا الدولة بايلائهم الاهتمام اللازمة من اجل ضمان تجميع التمور في ظروف جيدة وفتح افاق جديدة لترويجها عبر ليبيا مع ضرورة ضبط سعر مرجعي يغطي تكاليف الإنتاج.

وشهد أكتوبر تحركات لعمال الحضائر ممن تجاوز سنهم ال45 عاما طالبوا خلالها بتسوية وضعياتهم المهنية خاصة ان التحاقهم بالعمل كان منذ اكثر من 10 سنوات.

وفي المحصلة تأتي احتجاجات شهر أكتوبر لتؤكد من جديد إخفاقات الحكومة والسياسات الرئاسية في تعاملها مع الملف الاقتصادي والاجتماعي، فهي مازالت لم تنجح بعد في تحقيق العدالة والحماية الاجتماعية. وعلى الأرجح ستزيد التوقعات بمزيد تطور الازمة الاقتصادية والسياسية الحالية وتوجهها نحو التعمق أكثر في الأشهر المقبلة بعد صدور قانون المالية الجديد والانطلاق في تطبيق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وعلى الاغلب الحراك الاجتماعي الذي سجله شهر أكتوبر لم يكن الا مؤشر من ضمن المؤشرات التي تنبؤ بمزيد ارتفاع نسق الاحتجاجات، تعرف معها الأشهر القادمة مزيد تصاعد الغضب الجماعي في مقابل تواصل اعتماد الرد الأمني كحل أساسي للحكومة في مواجهة كل احتجاج او مطلبية.

تقريـــر حول الهجـــرة غير النظـامية أكتوبر 2022

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 – 2020 – 2021 – 2022

عدد الواصلين الى إيطاليا

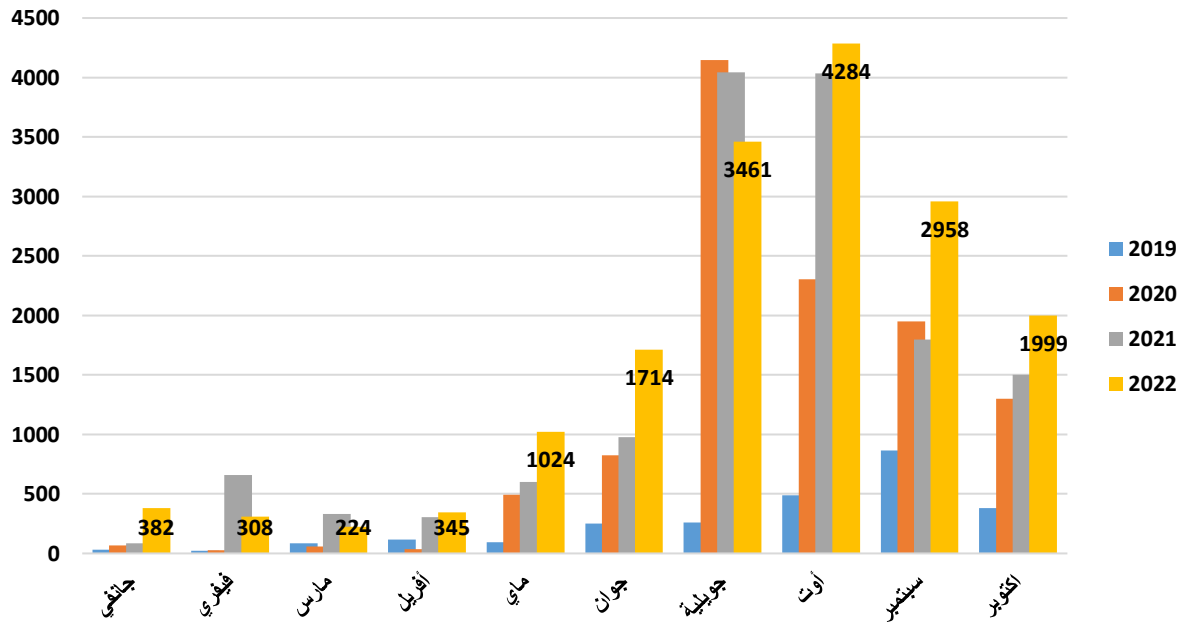

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

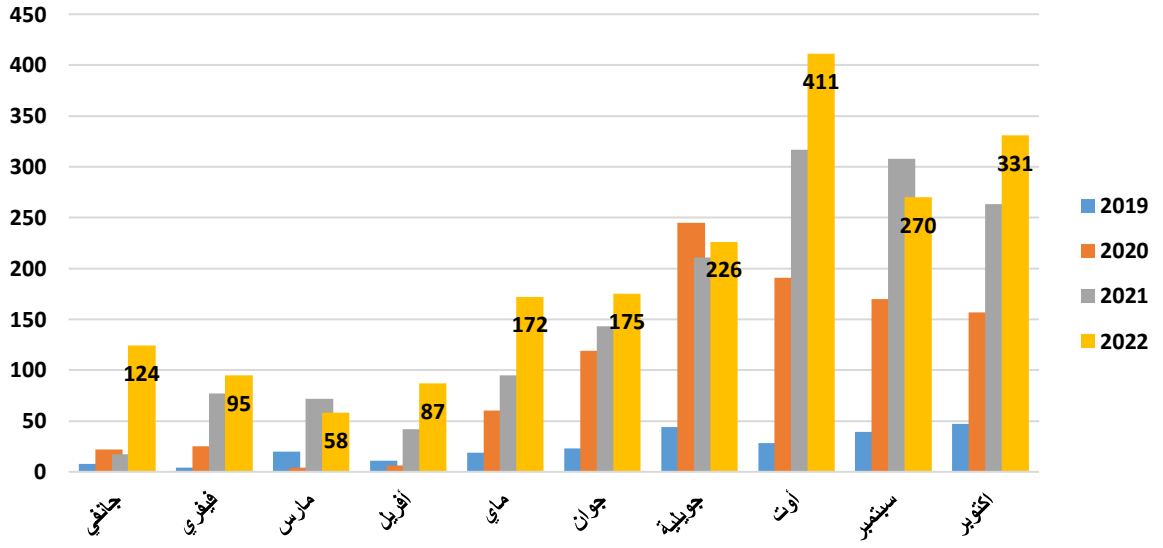

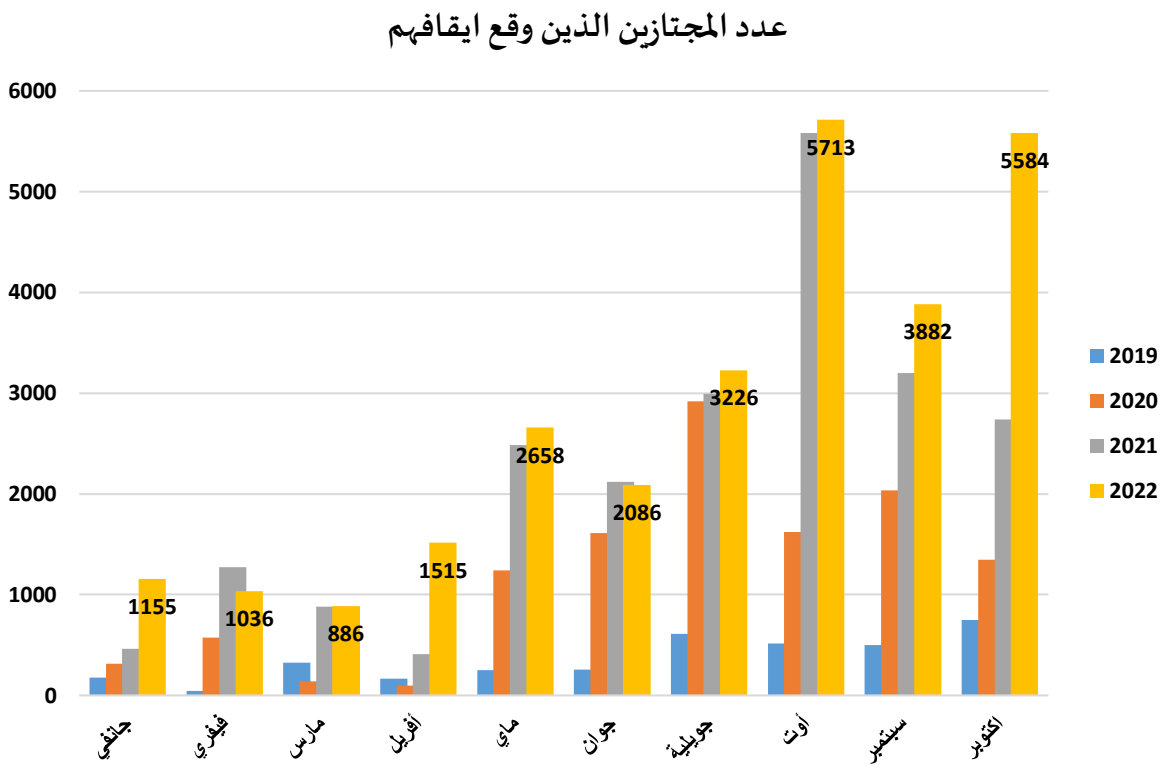

الشهر	2019			2020			2021			2022		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماي	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086
جويلية	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993	3461	226	3226
أوت	489	28	515	2306	191	1621	4035	317	5582	4284	411	5713
سبتمبر	864	39	500	1951	170	2035	1796	308	3199	2958	270	3882
اكتوبر	381	47	750	1300	157	1349	1504	263	2739	1999	331	5584
المعطيات*											595	2863
المجموع	2592	243	3588	11212	999	11900	14342	1545	22147	16699	2544	30604

*معطيات وردت في تصريحات المتحدث الرسمي باسم الحرس الوطني ولم يرصدها المنتدى في البلاغات اليومية

شهد شهر أكتوبر حراكا سياسيا واجتماعيا متصاعدا حيث توسّع الاحتجاج وتطوّر كمّا وكيفا كما عرفت محاولات الاجتياز ارتفاعا مهما. مثلت الازمة الإنسانية في جرجيس خلال شهر أكتوبر حدثا لافتا ساهم التعاطي السلبي للدولة وأجهزتها وتعتيمها عن المعلومات في احتقان اجتماعي بالجهة واضطر الأهالي للتعويل على امكانياتهم الذاتية للبحث عن المفقودين ومعرفة مصيرهم. لاتزال الى اليوم مدينة جرجيس تشهد حراكا مستمر من اجل معرفة مصير أبنائهم في غياب مخاطب وحيد من طرف الدولة يقدّم المعلومة الصحيحة والإجراءات الواجب

اتباعها. حيث أقدمت السلطات الجهوية على عمليات دفن سريع لجثث مهاجرين دون احترام التراتيب الواجبة اثناء هذه الازمات وهو ما فاقم من معاناة العائلات واحساسهم بمحاولة الدولة التعتيم على معاناتهم واقفال الملف في أسرع وقت ممكن. فضحت ازمة جرجيس التعاطي اللاإنساني للدولة مع الفواجع البحرية وعدم احترام التراتيب القانونية والصحية والإنسانية.

في الوقت الذي عجزت فيه السلطات التونسية عن تخصيص الإمكانيات اللازمة للبحث عن المفقودين في جرجيس والمهدية وقليبية وبنزرت فقد نجحت في منع 5584 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية خلال شهر أكتوبر بارتفاع يقدّر ب 43.8% مقارنة بشهر سبتمبر. كما أحبطت 331 عملية اجتياز مقابل 263 عملية خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. ارتفع عدد المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم منذ بداية السنة الى نهاية شهر أكتوبر الى 30604 مهاجرا أي بزيادة تقدّر ب 38.18 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. كما أحبطت السلطات التونسية 2544 عملية اجتياز مقابل 1545 عملية اجتياز خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

لئن تطوّر عدد المهاجرين من جميع الجنسيات الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة ب 59.17% ليصل الى 85041 خلال نهاية أكتوبر فان عدد المهاجرين التونسيين تطوّر فقط بنسبة 16.43% حيث بلغ عدد الواصلين الى إيطاليا من ذوي الجنسية التونسية منذ بداية السنة 16699 مهاجرا مقابل 14342 مهاجرا خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

بلغ عدد القصّر الواصلين الى إيطاليا 3267 قاصرا أي بنسبة 19.56% من جملة المهاجرين التونسيين. كما يمثل القصّر من ذوي الجنسية التونسية نسبة 32.9% من القصر الواصلين الى إيطاليا من جميع الجنسيات.

تتواصل المآسي الإنسانية على الشواطئ التونسية حيث تم رصد 23 حالة وفاة او فقد نتيجة عمليات الهجرة غير النظامية ليرتفع عدد الموتى والمفقودين على الشواطئ التونسية الى 567 حالة من جملة 1306 حالة في البحر الأبيض المتوسط الأوسط.

مع صعود اليمين الإيطالي للحكم وفرض صربيا للتأشيرة على ذوي الجنسية التونسية وعدم استقرار الأوضاع السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سيشهد الطريق الأوسط للبحر الأبيض المتوسط الأوسط ضغطا متزايدا ومزيدا من المآسي.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2022

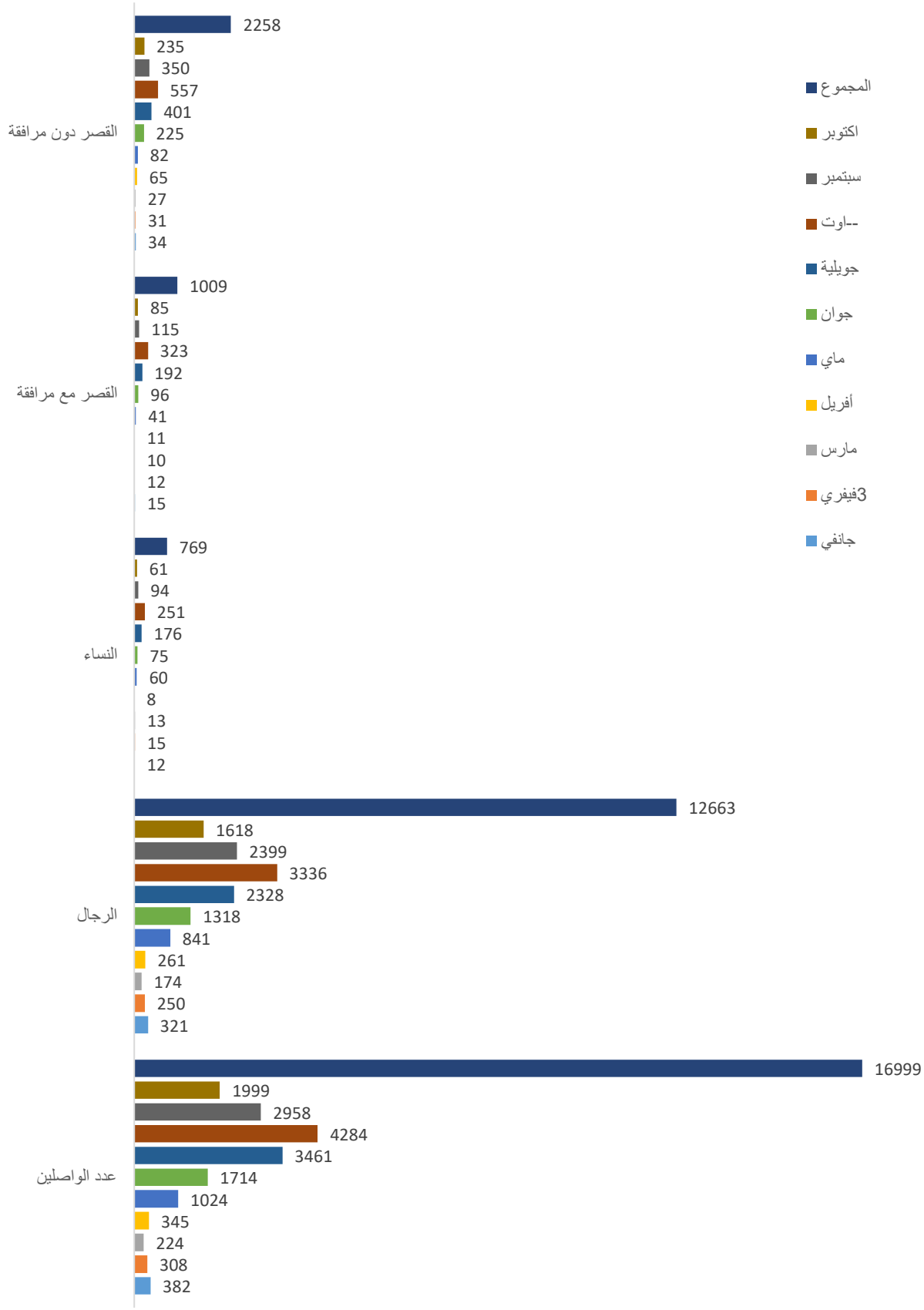

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال اكتوبر 2022

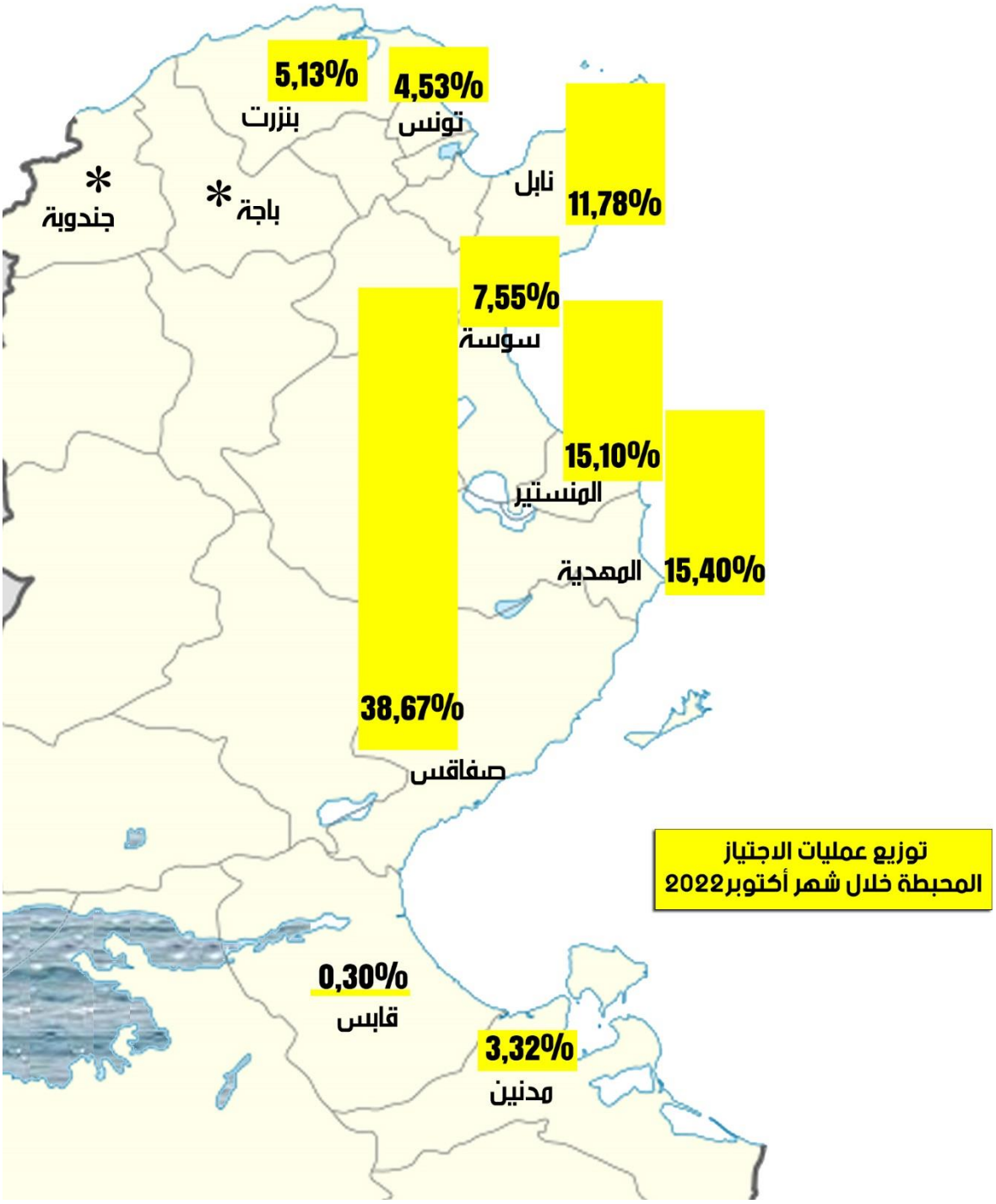

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال اكتوبر2022

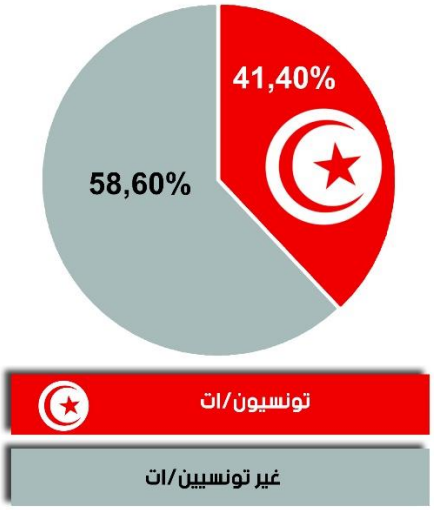

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال اكتوبر2022

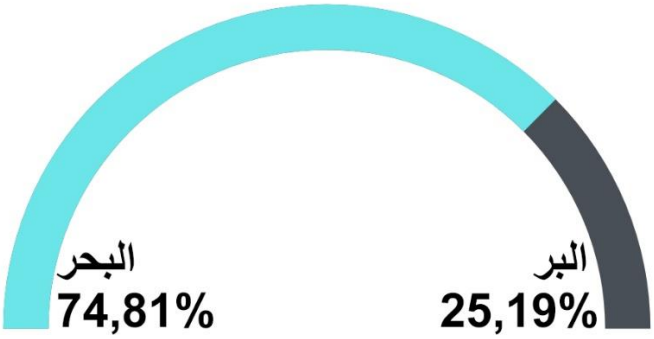

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2022

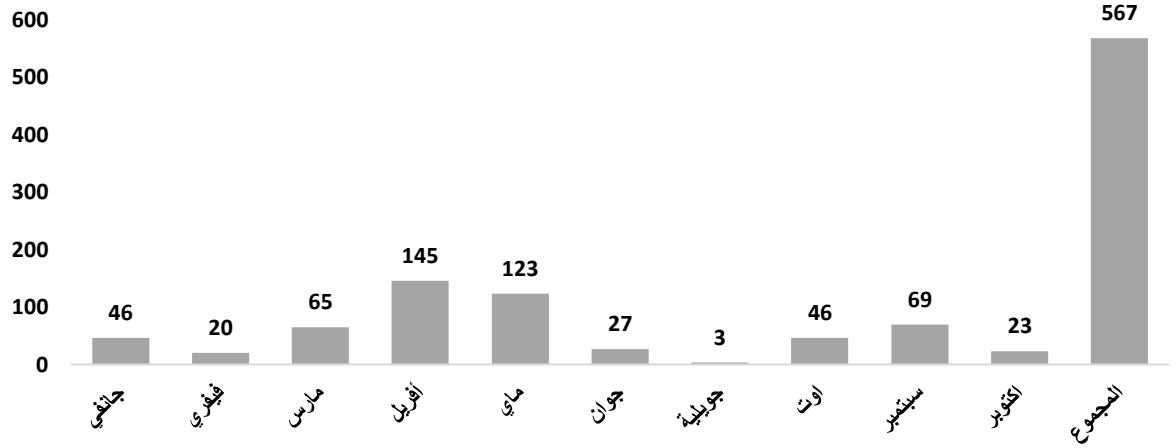

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2022	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2022
1306	**567**

العنـــف والانتحار ومحاولته خلال أكتوبر 2022

تُظهر خارطة العنف المرصودة طيلة شهر أكتوبر 2022 انتشارا في العنف في مختلف الجهات وزيادة معدلاته ويكون ضحاياه في الغالب الفئات الهشة. وقد تم رصد 48 حالة عنف وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بشهر سبتمبر ومع ذلك يتواصل تصدر العنف الاجرامي لمجمل حالات العنف المرصود طيلة شهر أكتوبر.

التوزيع الجغرافي

تتصدر ولاية تونس المرتبة الأولى بتسجيلها 23.4 بالمئة من حالات العنف المرصودة طيلة شهر أكتوبر وتأتي ولاية اريانة في مرتبة ثانية بنسبة 12.8 بالمئة وذلك بالتوازي مع ولاية القصرين. وسجلت ولاية بنزرت 10.6 بالمئة من مجمل احداث العنف المرصودة.

هذه الولايات تستمر منذ أشهر كأماكن تتفشى فيها ممارسة العنف.

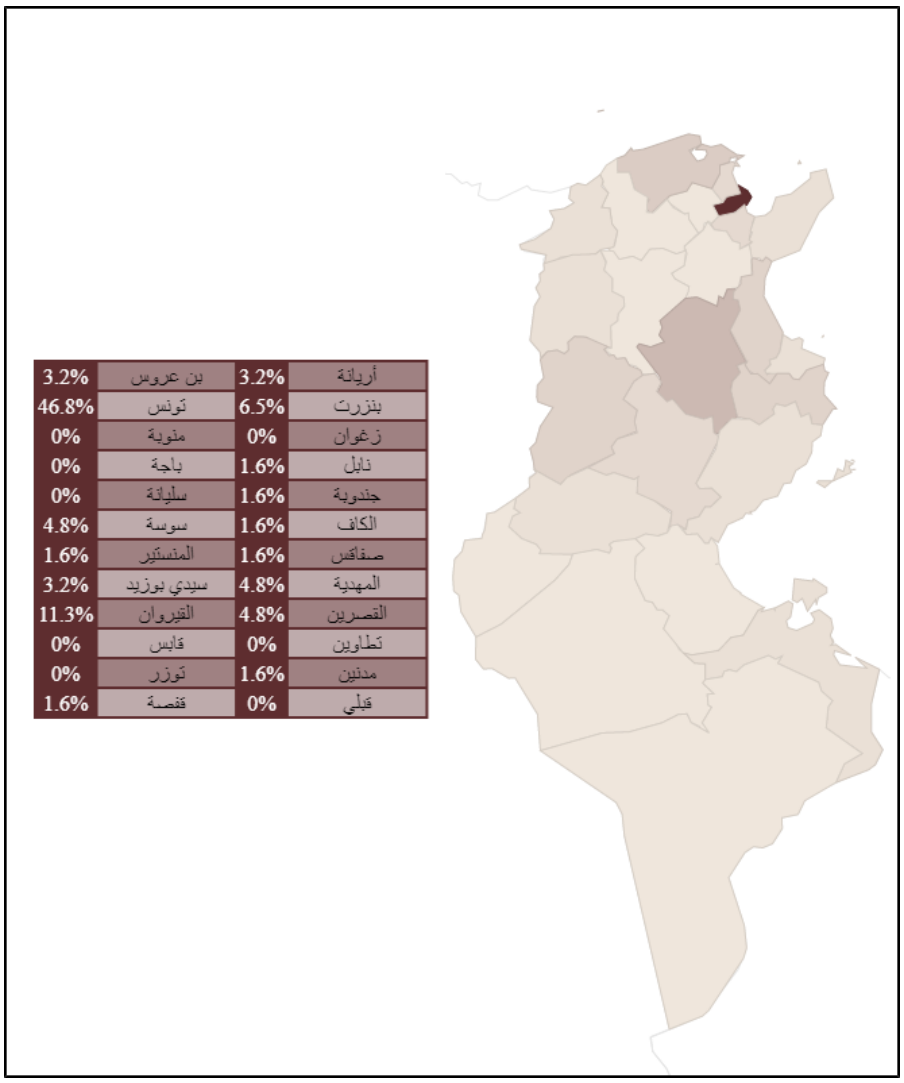

3.2%	بن عروس	3.2%	أريانة
46.8%	تونس	6.5%	بنزرت
0%	منوبة	0%	زغوان
0%	باجة	1.6%	نابل
0%	سليانة	1.6%	جندوبة
4.8%	سوسة	1.6%	الكاف
1.6%	المنستير	1.6%	صفاقس
3.2%	سيدي بوزيد	4.8%	المهدية
11.3%	القيروان	4.8%	القصرين
0%	قابس	0%	تطاوين
0%	توزر	1.6%	مدنين
1.6%	قفصة	0%	قبلي

أسباب العنف

تختلف أسباب العنف باختلاف خصائص هذه الأماكن. فولايتا تونس واريانة فيهما نسبة فقر دون المعدل الوطني ويثير وزنهما الديمغرافي تساؤلات حول عدم المساواة بين المراكز والهوامش.

غالبا ما تتشكل الاحياء الفقيرة في ضواحي المناطق الغنية ويتزامن ذلك في الغالب مع نسب تسرب مدرسي مرتفعة ومع تراكم لمشاعر عدم المساواة من حيث الظروف المعيشية للسكان.

في هذه التجزئة بين الأماكن تظهر مؤشرات غياب العدالة الاجتماعية: أماكن إقامة للمجموعات المتميزة والتي تتمتع بمستويات محترمة من الدخل والتعليم والبنية التحتية في المناطق الحضرية وأماكن أخرى مجاورة تعاني التهميش في مختلف مستوياته. وبالتالي نشأت هذه المناطق بطريقة تعزز الانتقال الى العمل العنيف اعتمادا على التقسيم القائم. ويمكن ان يكون هذا التقسيم وما يفرزه من احباط وسيلة لفهم مؤشرات العنف في هذه المناطق على وجه التحديد. فبنزرت مثلا فيها نسبة فقر تناهز 17.5 بالمئة ولكن بانحراف معياري كبير فوق المعدل الوطني. وقد أدت التفاوتات التي لُوحظت هناك إلى ارتفاع معدل البطالة نسبيًا والى امية مرتفعة ومشاكل في التسرب المدرسي. في المقابل تناهز نسبة الفقر في القصرين 32.8 بالمئة وهي من ارفع النسب وطنيا.

ويمثل التهميش دافعا للانتقال نحو العنف والذي تكون دوافعه في الغالب رغبة في السرقة والاستيلاء بالقوة وبالتالي يصبح الاقصاء، وليس الفقر، واقعا مشتركا في هذه الأماكن التي تعبر عن اعلى معدلات العنف في البلاد.

التوزيع بحسب النوع الاجتماعي

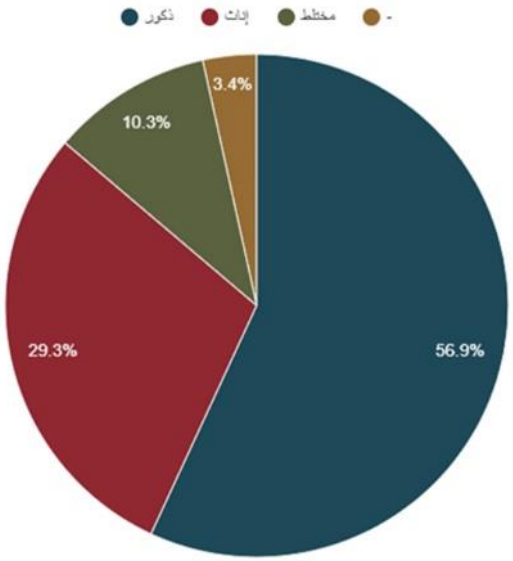

تمثل النساء نسبة 91.3 بالمئة من مرتكبي العنف وتمثلن 59.6 بالمئة من ضحاياه. وفي توزيع الضحايا نجد نسبة الضحايا النساء 23.4 بالمئة ونسبة المجموعات المختلطة بين النساء والرجال 6.4 بالمئة و10.6 بالمئة من الضحايا فقدن حياتهن جراء العنف.

مجالات العنف

خلافا لشهر سبتمبر مثل العنف الجماعي أبرز اشكال العنف المرصودة وذلك بنسبة 53.2 بالمئة فيما بلغت نسبة العنف الممارس على الافراد 46.8 بالمئة

تصنيف العنف

يتصدر العنف الاجرامي طليعة أنواع العنف المرصود بنسبة 85.1 بالمئة وذلك في تصنيف العنف والقطاعات التي يُمارس فيها ويأتي العنف المؤسساتي في مرتبة ثانية بنسبة 6.4 بالمئة ثم العنف في الفضاء العمومي بنسبة 4.3 بالمئة يليه العنف الاقتصادي بنسبة 2.1 بالمئة ثم العنف الاحتجاجي أي الذي له رابط بتحرك احتجاجي وذلك بنسبة 2.1 بالمئة.

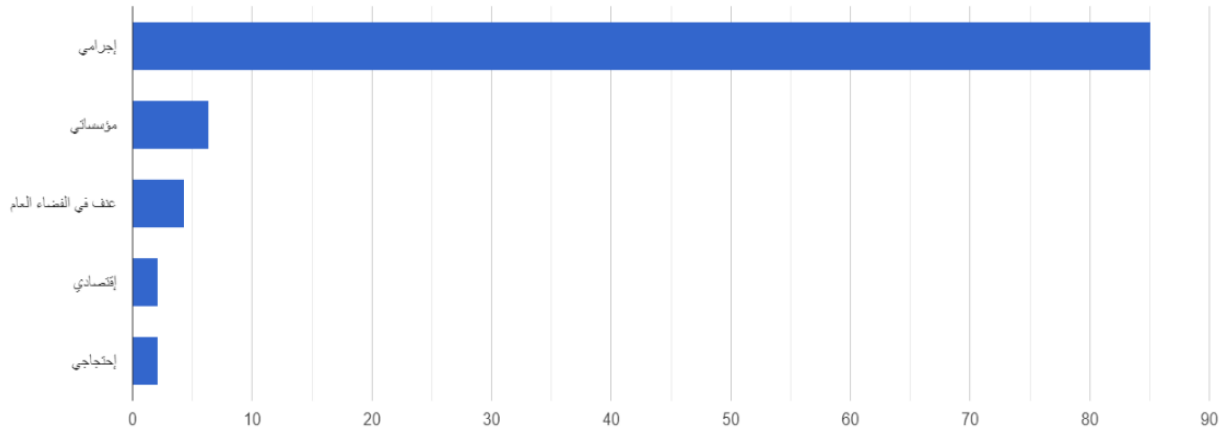

فضاءات العنف

مثل الشارع فضاء مميزا لارتكاب العنف اذ كان طيلة شهر أكتوبر فضاء لممارسة 51,1 بالمئة من العنف المرصود. كما سجلت المؤسسات التربوية (معاهد ومدارس اعدادية ومدارس

ابتدائية) فضاء للعنف وهي التي شهدت 17 بالمئة من العنف المرصود طيلة أكتوبر فيما سُجلت 12.8 بالمئة من العنف في منازل الضحايا وأُرتُكبت 4.3 بالمئة من العنف في مؤسسات اقتصادية (بنوك).

كما سجلت إدارات وسجون ومباني صحية وأماكن ترفيهية ووسائل اعلام ومنصات افتراضية معدلات عنف بلغت نسبتها 2.1 بالمئة من مجموع العنف المرصود.

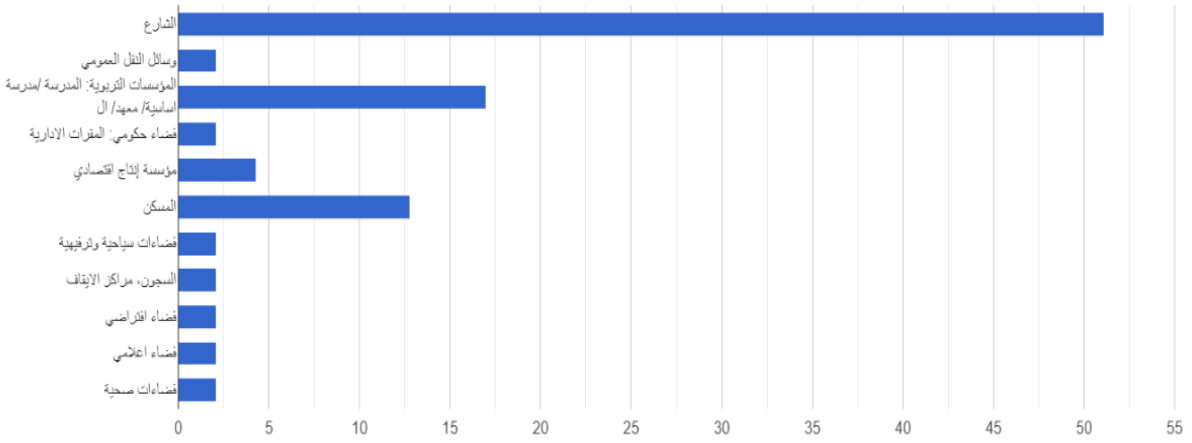

شهد شهر أكتوبر زيادة في منسوب العنف المسلط ضد النساء. فمن جهة زاد معدل العنف الزوجي وتنوعت اشكاله اذ تعرضت سيدة للحرق بالسجائر على يد زوجها في سيدي البشير وتعرضت سيدة أخرى للعنف على يد زوجها حد دخولها في غيبوبة وماتت سيدة أخرى على يد زوجها حرقا بعد تعرضها مسبقا للتهديد في الكاف.

ومن جهة ثانية تعرضت نساء الى العنف في الفضاء العام من قبل مجهولين من ذلك نذكر اختطاف مراهقة في صفاقس ومحاولات تحويل وجهة واغتصاب كانت ضحاياها بالغات ومراهقات وتوثيق فيديوهات اباحية رُغما عن إرادة الضحايا.

كما سجل المحيط المدرسي نسبة هامة من العنف والتي تظهر كتداعيات مباشرة لازمة التعليم في البلاد. وقد مُورس هذا العنف داخل المؤسسات التربوية وفي محيطها والضحايا كانوا اما من الإطار التربوي او التلاميذ من ذلك تسجيل اعتداءات بالعنف المادي على مديرة مساعدة في مدرسة ابتدائية في باجة على ايدي ولية وكذلك الاعتداء على مدرسة داخل فصلها وامام انظار التلاميذ.

بخصوص العنف المتبادل في صفوف التلاميذ تم تسجيل حالة طعن في ولاية نابل وحالة طعن في المنستير واستخدام الغاز المشل للحركة في القصرين (تعرض عدد من التلاميذ

للاختناق)، وفي محيط المؤسسات التربوية تم تسجيل حالات سلب تحت التهديد واعتداء بالعنف على سائق حافلة في تطاوين من قبل تلاميذ وكذلك حالات عنف على أساس الانتماء الجهوي كان ضحاياها تلاميذ عائدون عبر حافلات الى قابس حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب ومحاولات قص شعورهم. وينحدر الضحايا من حي فقير وموصوم من قبل المهاجمين بانه مكان "للأجانب" الامر الذي يجعلهم عرضة للإقصاء والعنف.

أصبح انعدام الأمان في هذه الفضاءات التعليمية مثيرا للقلق خاصة وان العنف وردات الفعل العنيفة تتغذى من مناخ فيه ضبابية وفقدان اتجاهات بالنسبة للخطاب الرسمي في علاقة بالأزمة الدائرة منذ العودة، مراقبة عدم مساواة واقصاء في الدراسة، مضايقات تحدث دون وجود وساطات تهدئة. وسط مناخ من العنف الممنهج يمكن أن تنشأ "طقوس إفراج" بين الأقران، من قبل المدرسين والأولياء الأمور الذين يشعرون بخيبة أمل تجاه المدرسة. ولمقاومة العنف في المحيط المدرسي لابد من التفكير في ازمة النظام التعليمي وفي محاولات فض الاشكاليات القائمة عبر حوار والوساطة وتفادي التضارب والارتباك في المواقف المتخذة.

تم تسجيل عدد كبير من حالات العنف الأخرى من ذلك السرقة والسطو المسلح (بنادق صيد وسكاكين وسيوف) والطعن والقتل وفقدان السمع والتخريب وحرق العجلات المطاطية والقاء المولوتوف واعتداءات خطيرة على الأطفال ارتكبها الأبوين إلخ.

كما برز أيضا خلال شهر أكتوبر عنف الشرطة وأيضا اعتداءات قائمة على أساس المعتقد الديني من ذلك مقتل سائق سيارة اجرة (لواج) على يد زميله (متطرف دينيا) اثر نقاش حاد دار بينهما حول لباس فتاة اعتبره المعتدي غير محتشم فطلب منه الضحية عدم التدخل في حريتها.

هذا العنف الإجرامي، الذي تتفاوت تداعياته، بات مقلقا. وتمثل مسألة الحق في الاختلاف والتمييز على أساس هذا الاختلاف مدخلا لقراءة هذه الظواهر.

وقد جاء في تقرير مرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف في تونس بين جويلية وسبتمبر 2022 ان التمييز على أساس الهوية الجندرية غالبا ما يكون في المحيط الاسري. ويشمل العنف الاسري أنواع مختلفة من العنف: نفسي ولفظي وجسدي واقتصادي وجنسي.

وجاء في هذا التقرير أيضا شهادات تم توثيقها عند وقوع التمييز تؤكد التمييز العرقي والتمييز على أساس الانتماء الجهوي.

كما تؤكد التقارير الأخيرة الصادرة عن المرصد الاجتماعي التونسي وجود الهوية قواعد الهوية التي تقوم عليها ممارسة العنف والطابع التقاطع لهذا العنف وأهمية حجم نقاط الضعف التي تحدد جزئياً احتمالات تعرض الأفراد أو الجماعات للعنف.

الانتحـــــار ومحـــاولته
خلال شهر أكتوبر 2022

تم رصد 10 حالات ومحاولات انتحار خلال شهر أكتوبر من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وهي العينة التي يتشغل عليها المرصد الاجتماعي التونسي. وهو رقم منخفض مقارنة بشهر سبتمبر الماضي حيث تم تسجيل 15 حالة ومحاولة انتحار.

الفارطة

تم تسجيل هذه الحالات، حالات انتحار ومحاولته، في ولايات القيروان وسيدي بوزيد وبن عروس وتونس وزغوان وجندوبة ومدنين وقفصة.

10 إنتحار			
أريانة	0	بن عروس	1
بنزرت	0	تونس	1
زغوان	1	منوبة	0
نابل	0	باجة	0
جندوبة	1	سليانة	0
الكاف	0	سوسة	0
صفاقس	0	المنستير	0
المهدية	0	سيدي بوزيد	2
القصرين	0	القيروان	2
تطاوين	0	قابس	0
مدنين	1	توزر	0
قبلي	0	قفصة	1

التوزيع بحسب الجنس

اتضح التباعد الجنساني خلال شهر أكتوبر اذ ان 80 بالمئة من الأشخاص الذين مارسوا العنف بأنفسهم هم رجال في حين ان هذه النسبة في حدود 20 بالمئة في صفوف النساء.

تصنيف حالات الانتحار

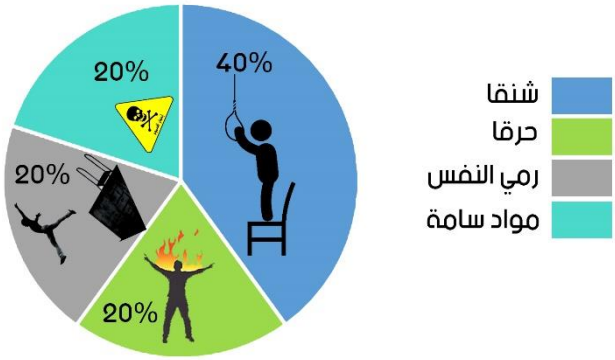

40 بالمئة من حالات الانتحار ومحاولته المرصودة تم ارتكابها شنقًا و20 بالمئة حرقا و20 بالمئة عبر القاء النفس و20 بالمئة عبر تناول أدوية غير موصوفة. وقد اختلفت الأساليب المستخدمة في تنفيذ العنف الذاتي بحسب ملامح الفاعلون ودوافع الانتحار.

التوزيع بحسب العمر

تختلف اعمار الأشخاص الذين أقدموا على الانتحار او محاولته، اد تم تسجيل اقدام شخص يفوق عمره 60 سنة على الانتحار وأربعة اشخاص بالغين تتراوح أعمارهم بين 36 و45 عامًا، وشخصين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 عامًا وثلاثة تتراوح أعمارهم بين 16 و25 عامًا. لم تسجل حالات انتحار لمن هم دون سن 15 وما بين 46 و60 سنة.

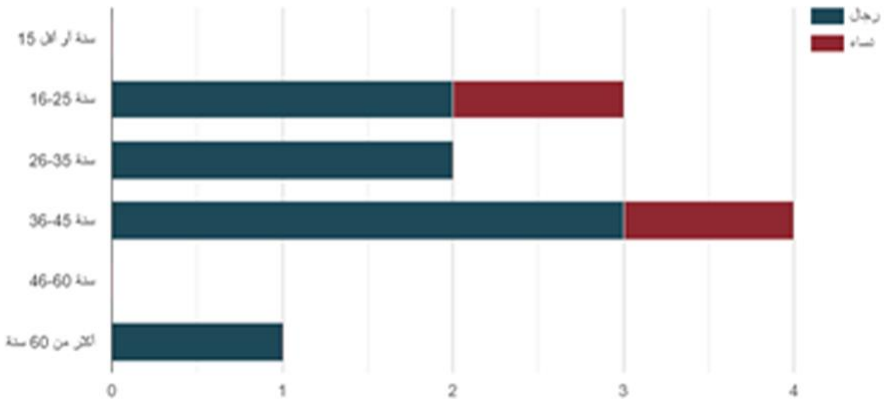

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	2	2	3	0	1
إناث	0	1	0	1	0	0
المجموع	0	3	2	4	0	1

هناك حالات انتحار او محاولته تاتي كشكل احتجاجي وهناك محاولات أخرى بدافع النزاعات الشخصية (مضايقات الأقران والصراعات الزوجية) وقضايا الأسرة ذات الأسس الاقتصادية (الكثير من الأراضي، والمال الموروث وغيره)

وقد تميز شهر أكتوبر ببروز حالات الانتحار في صفوف التلاميذ والإطار التربوي اذ أقدمت قاصر (17 سنة) على الانتحار في القيروان بسبب المضايقات من قبل زملائها وكذلك اقدام مدرس نائب على الانتحار حرقا داخل مقر مندوبية التعليم.

هذا الانتحار "الاحتجاجي" يأتي كنتيجة منطقية للظروف التي عاشها المدرس لسنوات وللانتظار المطول.

ويكشف اختيار الاحتجاج داخل مقر المندوبية الجهوية للتربية عن ديناميكية القوة المتبادلة ما بين ممثلي السلطة والأشخاص.

ومثل غياب الخطاب الاتصالي المطلوب من قبل الجهات الرسمية وتهديدات وزارة التربية والدعوة للتضحية بالنفس (نظرًا للوضع الاقتصادي للبلد مما يعني أن هذا ليس الوقت المناسب للمعلمين النواب للمطالبة بحقوقهم) دفع هذا الفرد إلى التضحية بنفسه حرفيًا في مواجهة الظلم.

هذا الخطاب عن "التضحية" كضمان للفضيلة والاستحقاق في مهنة التدريس تتضح خطورته لأنه لا يأخذ في الاعتبار ظروف الأشخاص الذين أجبروا على التضحية بأنفسهم وأثر هذه التضحية حياتهم ما في هذه الحالة هو الموت والتضحية اليائسة بالنفس.

هذا النوع من الانتحار وقع في قطاعات أخرى اذ حاول عامل بناء الانتحار في جندوبة الامر الذي اثار استياء وغضب زملائه في المستشفى الجهوي بجندوبة. كما هدد تاجر بالانتحار حرقا في مكان عام بسبب خلاف مع ديواني ثم حاول لاحقا حرق الديواني كما حاول سائق سيارة اجرة الانتحار اثناء الاحتجاج على مطالب مهنية. ففي الواقع تتبع حالات الانتحار الاحتجاجية مسارات حياة المنتحرين. هؤلاء تحفزهم مشاعر الظلم واستمالة التعاطف العاطفي لدى الجمهور.

هذا النوع من الانتحار هو نتاج تجارب فردية في مجال اجتماعي ومهني يضفي الشرعية على هذا الفعل ويعطيه زخما سياسيا والذي سيقطع بدوره الصمت والتوقعات التي يعيشونها في علاقتهم بمؤسسات الدولة وهياكلها.

حالات الانتحار الاحتجاجية تمت اذن في الفضاءات العامة وهي تجذب انظار الراي العام للضحية المنتحر وللمجموعة التي يمثلها. يمكنهم أيضًا الوقوف في مكان خاص وجذب انتباه

الجمهور بسبب المظالم المشتركة التي يمثلونها. على حد تعبير إدوارد سعيد، يتم تنفيذها في إطار "ثقافة مقاومة جوهرها تمرد الطاقة".

إن التفكير في حالات الانتحار هذه على أنها أفعال ناتجة عن اضطراب اكتئابي ناتج عن الظلم والذي سيكون هدفه ضمان أن الفرد "يُنظر إليه أخيرًا" في عرض أعماله العامة سيكون علامة على الاضطهاد المنهجي الذي عاني منه. إن الإرهاق النضالي الناتج عن المشاركة في حركة اجتماعية محكوم عليها بالهزيمة والعوامل المتراكمة التي تضاف إليها (الاقتصادية والاجتماعية والنفسية) تؤدي إلى الشعور بالعجز الذي يمكن أن يؤدي إلى تدمير الذات بالانتحار. يمكن أن يذهب القمع والسلطة القمعية إلى حد قتل المحتجين بشكل غير مباشر، عن طريق إحداث اضطرابات انتحارية في نفوسهم أو عن طريق استفزاز الدافع الانتحاري الذي يتم توجيهه للاحتجاج من خلال وسيط الجسد.

الخاتمة

تشير أحداث أكتوبر 2022 إلى تصاعد الغضب الجماعي والاحتقان الاجتماعي الذي يتوسع في تونس. كل الجهات تقريبا عاشت تحركات احتجاجية وعنف تنذر تداعياته بردود فعل شعبية محتملة أكبر من أي وقت مضى. هذه الأحداث هي مؤشرات لتحركات مستقبلية لن تحل إلا بحل هذه الأزمات.

إن الخطب السياسية التي تتميز بالتآمر وإنكار الأزمات و"دعه يعمل" والأداء الإداري الثابت واعتماد المقاربة الأمنية في فض الإشكاليات الاجتماعية والذي يعزز الغضب يدفع التونسيين إلى تبني تكتيكات لإدارتها. وما الاحتجاجات والهجرة غير النظامية والعنف والانتحار سوى جزء من هذه التكتيكات.

كل السيناريوهات متوقعة خلال الأشهر المقبلة وذلك في ظل الاحداث المرتقبة بما في ذلك الانتخابات التشريعية وسياسات الحوكمة والوضع الاقتصادي الحالي والمتوقع للتضخم والنقص وقانون المالية الجديد لعام 2023 الذي سيكون له عواقب وخيمة على القدرة الشرائية للتونسيين.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.